دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	نظرة في الإعلال الصرفي
المصدر:	مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - مصر
المؤلف الرئيسي:	درويش،عبدالله
المجلد/العدد:	ج 25
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1969
الصفحات:	149 - 158
رقم MD:	234518
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الصرف العربي، الإعلال الصرفي، الأفعال المعتلة، الأوزان الصرفية، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/234518

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

نظرة فى الإعلال الصرفى

للدكتور عبد الله درويش

تميزت اللغة العربية ؛ وهى تمثل قمة التطور فى المجموعة السامية ، عن كثير من اللغات بأنها لغة اشتقاق وصيغ ، بمعنى أن أبنية المفردات فيها وتأليف الحروف له نمط خاص يمكن حصره وضبطه .

فالحروف الصامتة وحدها دون الحركات تمثل الهيكل العام للكلمة . والحركات وتنوعها وكذلك حروف الزيادة تمثل الهيئة والشكل الهندسى العام للكلمة — إن صح لنا هذا التعبير .

ولهذا الاعتبار وضع باب الميزان الصرفى ، وباب حروف الزيادة ومواضعها ، ولهذا الاعتبار أيضا كانت الطريقة الإملائية أو الصورة الكتابية للغة العربية تعتمد على الحروف متجاهلة رسم الحركات ، إلا للمبتدئين أو فى الحالات التى يظن فيها مساس الحاجة — وهذا كله متفق تماما مع طبيعة اللغات السامية فى مجموعها .

ولو كانت اللغة العربية فى مفرداتها مركبة من حروف صحاح فى نظر الصرف لما تعقدت بعض قواعدها . ولكن تقسيم الصرفيين للمفردات إلى معتل وصحيح قد جعل بعض القواعد صعبة المنال ، خصوصا فى باب « الإعلال والإبدال » .

وينبغى أن نلفت النظر إلى الفرق بين اللغة وبين قواعد اللغة ؛ أيا كانت . فاللغة ظاهرة اجتماعية تخضع للبيئة وظروفها وتختلف لهجاتها فى النطق من بيئة إلى أخرى . ويمكن تربية العادة اللغوية بالتلقين وبالمخالطة لأهلها إن كانت بالسليقة دون الحاجة للقواعد . كما هو ظاهر فى لهجاتنا العامية العربية فى أقطار العرب المختلفة .

أما القواعد فهى التحليل اللغوى لهذه الأساليب أيا كانت ، وإحصاؤها واستقراؤها ، ثم تصنيفها وتنويعها ، ثم دراسة خصائص كل نوع منها .

وبهذا الاعتبار نجد أن قواعد اللغة العربية من نحو وصرف وغيرها حظيت بأغنى وأوفى وأوسع البحوث والمؤلفات والنظريات ، منذ بدأت هذه القواعد ترى النور على يد الرواد اللغويين فى القرن الأول الهجرى ، ثم تتنوع قياساتها وتتفرع مسائلها وتحدد أصولها على يد الخليل بن أحمد ، ثم تجمع هذه القواعد وتنظم وتبوب على يد تلميذه سيبويه ، ولا يخفى علينا ما لمدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، ثم المدرسة البغدادية من أثر فى تطور هذه الدراسات واتساعها .

ولكن هؤلاء العلماء العباقرة أفرط متأخروهم فى تطبيق المنهج الفلسفى على قواعد اللغة ، وبالأخص فى علم الصرف .

وقد بلغ المنهج الفلسفى ذروته على يد الرمانى[1] ثم أبى على الفارسى ثم المازنى ثم ابن جنى ، مما جعل بعض مسائل الصرف أشبه شىء باللوغارتمات .

فهذا المازنى فى كتابه « المنصف » يعقد فصلا بأكمله للتدريب النظرى على مسائل الإعلال والإبدال ، بأن يأتى بكلمة صحيحة وهى فى الغالب رباعية أو مزيدة ثم يريدك أن تصوغ على مثالها ووزنها كلمة جديدة لم ينطق بها أهل اللغة العربية ، وهذه الكلمة الجديدة حروفها جميعا حروف علة ، وقد يكون بينها الهمزة أو تكون الكلمة الجديدة مشتملة على بعض حروف العلة .

ففى أواخر كتاب « المنصف » باب بعنوان : هذا باب ما قيس من المعتل[2] . ثم يذكر أمثلة لذلك : مثال أغدودن من وأى ـ مثال عنكبوت من وأيت ـ مثال قمطر من غزوت ـ مثال اطمأن من رأى[3] كما يذكر المازنى بابا آخر للتدريب .

وهذا الاستراباذى فى شرحه على الشافية لابن الحاجب يعقد فى آخر باب الإعلال[4] . بحثاً خاصا كأنه ملحق للمسائل الأصلية التى فرعها فى قضايا الإعلال . ويذكر فى هذا المبحث بعض المسائل الجدلية فى باب الإعلال .

---

(١) الرمانى النحوى للدكتور مازن المبارك .

(٢) شرح المنصف ج ٢ ص ٢٤٢

(٣) شرح المنصف ج ٢ ص ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ .

(٤) أى الأعلال الصرفى على الكلمات النظرية .

ثم يذكر فى موضع آخر قوله :

وذلك ثلاث إعلالات كما يتبين فى مسائل التمرين ، وذلك نحو قولهم من أويت على اجزأل ناقلا ذلك عن المازنى دون أن يشير إلى ذلك كما هى عادة أكثر المؤلفين فى ذلك الوقت .

* * *

وإذا درسنا هذا المنهج « فى باب الإعلال » وما يتبعه من تعليلات ، وتعليل للتعيلات ومن افتراضات ، ثم تفريع لهذه الافتراضات ، أمكننا أن نرى أهم مظاهر التعقيد فيما يلى :

أولا : جعل المجرد من المعتل ثلاثيا كما هو الحال فى الصحيح فى غالب أحواله .

ثانيا : وزن المعتل بأوزان الصحيح ، من حيث الميزان الصرفى .

ثالثا : عدم اعتبار المد حركة طويلة ، واعتباره حرفا يعادل حرفا من كلمة صحيحة .

رابعا : اطلاق اسم المعتل على ما فيه حرف علة غير ممدودة ، وعلى ما فيه حرف ممدود .

خامسا : وضع قاعدة خاصة لكلمة واحدة أو لعدد قليل من الكلمات .

سادسا : يترتب على هذا توحيد القواعد الاشتقاقية فى الصحيح والمعتل .

سابعا : ثم ترتب على كل ما سبق أن افترضوا أن المعتل فى أكثر تصريفاته له أصل « خيالى » توجيه القواعد ، ثم تغير عن هذا الافتراض إلى الصورة التى ينطق بها فى اللغة ، تبعا لقواعد معينة هى التى تمثل أكثر قضايا باب الإعلال ، وغيره من الأبواب الصرفية ، كلما طبقت قاعدة صرفية على نوع من أنواع المعتلات .

وكنا نتوقع من الصرفيين بعد أن اهتدوا إلى تقسيم الكلمة إلى صحيح ومعتل ، أن يدرسوا تصريف كل نوع واشتقاقه على حدة ، وألا يحملوا المعتل على الصحيح فى قواعده الصرفية ، مما جعل قضايا الإعلال تبدو كأنها شىء معقد .

وينبغى أن يلاحظ هنا أننا نكبر فى أسلافنا المتقدمين من أئمة النحو والصرف هذه العقلية الفلسفية الرياضية التجريدية الجبارة .

ولكننا أصبحنا فى عصر قد تغير فيه منهج البحث فى كل العلوم الأدبية والشرعية، وظل باب « الاجتهاد » فيها مفتوحاً على مصراعيه ، وأصبحت تصطرع الآراء والنظريات فيها ، غير أن النحو وقف جامداً عند الحدود التى رسمها الأقدمون .

ولسنا نسلك مسلك من يلقى التبعة على السلف فى هذا ، فهم قد ألفوا كتبهم فى الغالب للخاصة أو للترف العلمى ، وكان منهجهم فيها مطابقاً لمنهج عصرهم فى التفكير .

* * *

وإذا قمنا بجولة خلال المراجع الصرفية التى سلك معظمها مسلك التفكير الفلسفى الذى يلتزم بالعلة والبحث عن الأصل « الخيالى » والذى يتعمق فى التجريد ، أمكننا أن نعرض هنا بعض النماذج بإيجاز .

ففى وزن الفعل الثلاثى المجرد ، اعتبروا أن مثل « قال » فى تصريفها تجرى مجرى « نصر » تماماً فهى على وزن فعل – بفتح العين – ويفعل بضم العين ثم يقولون : أصلها : « قول يقول » بفتح الواو فى الماضى وبسكون القاف وضم الواو فى المضارع ثم يضعون قاعدة تعرف باسم « الإعلال بالنقل » يصير بمقتضاها المضارع إلى « يقول » بالمد .

ونراهم يعتبرون مقال ومقول ومقيل ، بوزن مفعل ، بفتح العين فى الأول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث .

ثم نراهم يعتبرون أن « مختار » لها وزن فى حالة اسم الفاعل غير وزنها فى حالة اسم المفعول .

ثم نشاهد اختلافهم – بناءً على منهجهم الفلسفى – فى وزن اسم المفعول من الثلاثى المجرد .

كما نلحظ أن المصدر إقامة والمصدر استقامة ، أصلهما أقوام واستقوام ، ثم يختلفون فى خطواط الإعلال .

وإذا واصلنا جولتنا إلى باب إبدال حروف العلة بعضها من بعض نجد أنهم يقولون « إن خطايا ومطايا وقضايا بوزن فعائل » والسبب فى ذلك أنهم حملوا أمثال هذه الكلمات على كلمة

صحيفة وصحائف فى إعلالها . وأصبحت خطوات الإعلال فى قضايا حوالى خمس خطوات هى : قضائ – ثم قضاء « بكسر الهمزة الأولى » – ثم قضائى « بكسر الهمزة – ثم قضاءا ثم قضايا . وهكذا ...

ثم نقرأ لهم « إن جمع فاعلة هو فواعل » صحيحة كانت الكلمة أم معتلة الفاء مثل شاعرة وشواعرة . وكذلك واصلة تقول العرب فى جمعها أواصل . فهذه الكلمة الأخيرة بوزن فواعل ثم أصلها وواصل ثم أبدلت الواو همزة . وليس وزنها أفاعل .

* * *

ومما يلفت النظر أن الصوفيين تنبهوا إلى أن الأصل الافتراضى « الخيالى » إنما هو لبيان القاعدة وشرحها وبيان خطوات الإعلال فيها وليس معنى قولهم « بيع وقول » فى « قال وباع : أن العرب نطقت بذلك وليس معنى أصل اصطبر أنها اصتبر أن العرب نطقت بذلك وليس معنى أن « مصون أصلها مصوون بواوين ، أن العرب نطقت بذلك . كما صرح بذلك ابن جنى فى شرحه للمنصف .

ولكن علماء الصرف كعلماء النحو واللغة يوردون فى هذا المجال وما يشبهه بعض شواهد من الشعر يتمثل فيها النطق ببعض الكلمات على صورة ما يزعمون أنه الأصل كما فى قول بعضهم « مديون » بدلا من مدين و « اطولت » بدلا من أطالت . وهكذا . . .

ولكن يجب أن تأخذ فى الاعتبار أن اللغة العربية كغيرها من لغات العالم تتشعب إلى لهجات حتى فى الفترة التى يسمونها بفترة « الاحتجاج » . وأن هذه اللهجات مستويات . والقواعد إنما تؤخذ من أساليب لهجة اللغة الأدبية أى الفصحى ، التى هى لغة مشتركة لاتتمثل فيها اللهجة المحلية وأن ورود مثل هذه الألفاظ ، إنما هو إما لضرورة الشعر أو أنها تمثل مرحلة تاريخية فى تطور الألفاظ فى اللغة العربية حتى بلغت أوج فصاحتها قبيل الإسلام .

ويجب فى هذه الحالة أن تجمع مثل هذه الألفاظ وهذه الأساليب لندرس منها مظاهر اللهجات المحلية المختلفة أولا ، وللتطور التاريخى للألفاظ والأساليب ثانياً

كما ينبغى أن تفرد مثل هذه البحوث فى كتب خاصة باللهجات ، أو تذكر فى أواخر المؤلفات النحوية أو الصرفية ملحقات لها . وهذا مما يساعد على تجنب صعوبات كثيرة يتجشمها النحويون والصرفيون وتلجئهم إلى التأويل والجدل اللفظى الذى يدور فى حلقة مغلقة .

* * *

وبعد فهذه بعض الأسباب العامة التى جعلت منهج الصرفيين يبدو فى نظرنا صعباً ، وبالأخص بعد أن تعودت عقليتنا على منهج آخر هو المنهج العلمى الوصفى الذى هو روح عصرنا الحاضر .

خطوط عريضة :

وعلى ضوء ماتقدم يمكن أن نقترح بعض التعديلات الجزئية فى بعض القواعد الصرفية الخاصة بالاعتلال والإعلال ، وهى تعتمد على التخلص من العقبات السبع التى ذكرناها أول البحث ، ويمكن أن نجملها فيما يلى :

أولا ـ فصل قواعد المعتل من الصحيح فمثلا نقول فى قاعدة « إبدال الواو همزة » فى مثل أواصل :

إن فواعل خاص بصحيح الفاء مثل شواعر ، وأفاعل تكون فى معتل الفاء مثل أواصل . فتضم إلى باب أبطح وأباطح وآصرة وأواصر ، ونظائرها . وكذلك وزن فعائل خاص بصحيح اللام كصحيفة أما المعتل اللام أو المهموزها ، فوزنه « فعالى » مثل قضايا كما قال بذلك الكوفيون ومثل خطايا .

ثانياً ـ الفصل فى الأفعال بين المثال من جهة فتعتبره ثلاثياً شبهاً بالصحيح وبين الأجوف من جهة فتعتبره ثنائياً معتلا ، وكذلك الناقص نعتبره ثنائياً معتلا . وكذلك نعتبر المهموز شبيهاً بالصحيح .

وقد نقل الاستراباذى فى الشافية رأيا « لعبد القاهر » بأن قال بوزن « فال[1] » وإن كان يقصد أن الميزان على البدل ولكنه استئناس لنا فى هذا المقام وبما

(١) شرح الشافية تحقيق الزفزاف ج ١ ص ١٨

أن أبواب الثلاثى ستة فهذه نقصرها على الصحيح . فتكون أبواب الثنائى المعتل هى :

فال يفول فائل مفال مفول وهكذا مثل قال وتصريفها أو فال يفيل فائل مفال مفيل وهكذا فى مثل باع وتصريفها.

هذا وقد فطن الصرفيون إلى أن الهمزة رغم اعتبارها حرفاً صحيحاً ، إلا أنها كثيرًا ما تأخذ أحكام حروف العلة ، فقد تحذف وقد تتناوب مع الياء أو الواو أو الألف . هذا ، ويمكن تطبيق ذلك بوضوح على باب « النسب » .

فقد ذكر الصرفيون أن الاسم الثلاثى المقصور مثل « عصا ورحى » تقلب ألفه واوا فى النسب فيقال : عصوى ورحوى ، بقطع النظر عن أصل الألف . أى أن الألف لاتعامل معاملتها فى التثنية حيث يجب ردها إلى أصلها فيقال : عصوان ، رحيان . وبعبارة أخرى أننا يمكن أن نعتبر هذا النوع من الأسماء مكوناً من حرفين ثم حرف علة . وأن النسب إليه يكون بزيادة واو ثم ياء مشددة بعد الحرفين ، فنقول عصوى ورحوى [1] . ويمكن أن تعتبر تبعاً لذلك أن أداة « النسب » الاصطلاحية كما تكون ياءً مشددة ، فحسب ، تكون أحياناً واوا وياءً مشددة قياساً على أداة النداء حيث تكون كلمة « يا » أحياناً ، وأحياناً تزاد الهمزةقبلها لتصبح الأداة كلمة جديدة هى « أيا » وأحياناً أخرى تكون « هيا » . . . الخ .

وهذا الاعتبار فى النسب أخف من التعليل لعدم قلب الألف ياءً فى « رحى » حيث ذكر الصرفيون لها تعليلات فلسفية يمكن تطبيقها على عكس القاعدة فيما لو افترضنا أن اللغة العربية قلبت الألف ياء ، أو غير ذلك من الإمكانيات .

---

(١) وهذا يحل لنا مشكلة النسب إلى الأسماء التى حذفت لا مها و بقيت على حرفين مثل : أب ، أخ ، يد، فنقول: أخوى – أبوى – يدوى – أى بزيادة واووياء ، هما معا أداة واحدة للنسب–وذلك حتى لا ندخل فى متاهة ما أصل لامه واووما أصل لا مه ياء .

(٢) شرح الشافية باب النسب ج ٢ ص ٥٠ .

وكذلك الحال بالنسبة للمنقوص سواء أكان ثلاثياً أم زائدا عن ثلاثة ، حيث قال الصرفيون بقلب حرف العلة فى آخره واوا ، ثم تزاد عليه ياء النسب . فإننا يمكننا أن نقول إننا عند النسب إلى المنقوص نهمل حرف العلة كأنه غير وجود ، ثم ننسب إلى الكلمة « بالواو والياء المشددة » ، اللتين اعتبرناهما أداة أخرى للنسب .

أما الممدود فيمكن كذلك أننتجاهل حرف العلة فى آخره ونقول إن النسب إليه بأداة ثالثة للنسب هى « الألف والواو والياء المشددة » مثل مائى ، وماوى ومثل سماوى وصحراوى (١) ، وأما نحو «فداء » مما فيه الهمزة منقلبة عن أصل فقد قرر الصرفيون أنه يجوز أن ينسب إليه بلفظ « فدائى – أو فداوى » .

وتحليلنا لذلك أنهما لهجتان ، أى أن من كانوا ينطقون بالهمزة بعد الألف لا ينطقون بالواو – والعكس بالعكس .

ومن الواضح أن تقعيد القواعد ينبغى أن تراعى فيه فروق اللهجات .

وأما نحو « إنشاء وقراء » مما كانت همزته أصلية أى غير منقلبة عن أصل ، فإن النسب إليها فى اللغة العربية بلفظى «قرائى وقراوى – قال ابن الحاجب فى الشافية (٢) «وإن كانت أصلية تثبت على الأكثر كقرائى » – فهما لهجتان كما هو الحال فى المنقلبة عن أصل .

ولو أغفلنا اللهجة القليلة فإننا يمكن أن نعتبر أن أداة النسب تكون «الألف والهمزة والياء المشددة » فى الأسماء التى همزتها أصلية .

والقول بتعدد أداة النسب أى أخذها أكثر من صورة صوتية وما يتبع ذلك من تجاهل حرف العلة فى آخر الكلمة المنسوبة أهون من التعليلات المترتبة على القول بقلب حرف العلة من ألف إلى واو وأهون كذلك من القول بالإعلال المركب

---

(١) أى مما همزته تعادل اللام أو لا تعادلها بأن كانت زائدة .

(٢) شرح الشافية تحقيق الشيخ الزفزاف وزميله ج ٢ ص ٥٤ باب النسب .

فى نحو سقاية ورواية عندما ننسب إليها فنقول سقائى وروائى (١) .

وبعد فهذا تطبيق لمبدأ « الثنائية » فى الكلمات المعتلة على باب من أبواب الصرف هو باب « النسب » ومنه يتبين أن إغفال حرف العلة فى آخر الكلمة عند النسب إليها يمكن أن يخلّصنا من متاعب صرفية كثيرة . غاية ماهنالك أننا اعتبرنا أداة النسب تنطق بصور متعددة ، ولكنها محصورة . ولكل صورة منها مكان معين ، أى قاعدة محددة ، كما أن أداة النداء تأخذ صورا مختلفة ، ولكل صورة منها مقام بلاغى ، ولا شك أن التحكم فى « المقام الصرفى » أدق وأضبط من التحكم فى المقام البلاغى .

* * *

وبعد فهذه بعض الخطوط العريضة التى نحاول على أساسها أن ننظر نظرة جديدة إلى باب « الإعلال » وهى خطوط تعتمد على فكرة عامة ، أو بعبارة أخرى « على فلسفة » خاصة هى طريق المنهج الوصفى ، الذى يمكن أن تحل بواسطته كثير من قضايا النحو والصرف .

ومما يقوى اعتزازنا بأبحاث الأقدمين أن بعضهم كان يفطن إلى أن حل بعض المشكلات العويصة فى بعض أبواب الصرف أو النحو ، قد لا يتأتى أو قد لا يقنع صاحبه بواسطة منهج الافتراض والتعليل والتحليل الفلسفى الذى يغرق ويوغل فى التقسيمات المنطقية ، ويحاول أن يستوفى الأقسام ، فيعن له أن يعرض رأيا وسط زحمة الآراء ، ولكنه يضيع فى خضمها (٢) .

وكثيرا ما نرى عبارة « شاذ قياسا لا استعمالا » أو عبارة « ضرورة الشعر » أو عبارة « لهجة بنى فلان » هذه العبارات

---

(١) شرح الشافية « تحقيق الزفزاف » ج ٢ ص ٥١ حيث قال الرضى « ويجوز ههنا فى النسبة قلب الياء همزة لأن الياء لم تستثقل قبل المجئ ببياء النسب فلما اتصلت حصل الثقل . فقلبت همزة قياسا على سائر الياءات المتطرفة المستثقلة بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق فانها تقلب ألفا ثم همزة ، فقلبت هذه همزة أيضا قيل رائى فى رأى وراية اهـ . ومن هنا نرى أن تعليل الصرفيين يقتضى قلب الياء فى « راية » ألفا فيتجاور ألفان فتقلب الألف الثانية همزة .

(٢) مثال ذلك أن الكوفيين لا يقولون بحذف واو الجماعة مع الفعل المؤكد بالنون أى أنه ليس هناك واو ثم حذفت فى نحو « لا تخرجن » بضم الجيم .

وأشباهها تدل على أن هذا البعض لا يرتضى الحل المبنى على التأويل .

* * *

وبعد فهذا بحث متواضع اقتضى مراجعة أمهات الكتب الصرفية والنحوية مثل كتاب سيبويه ، والمفصل وشرحه لابن يعيش والشافية والكافية وشرحهما والمنصف للمازنى وشرحه لابن جنى ، وشروح ألفية ابن مالك كالأشمونى والتوضيح . وكتب الشواهد كالعينى والخزانة . وغيرها .

ثم لا نستغرب إذا خرجنا من ذلك ببحث موجز ، فنحن إنما قصدنا إلى خطوط عريضة على أسسها أن نحاول أن ننظر نظرة جديدة لبعض مواد « قانون » النحو والصرف التى استعصت على التعديل فترة طويلة من الزمن .

عبد الله درويش